المحور الثاني: الأنظمة النقدية (القواعد النقدية)

أولا: مفهوم النظام النقدي:

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة، وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي:

1-النقود المتداولة في المجتمع (مختلف أنواع النقود)

2-التشريعات والقوانين التي تحكم عملية إصدار النقود وتداولها هدفها الأساسي هو تحقيق القبول العام.

3-الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود وهذه مراد بها تحقيق الكفاءة الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام النقود.

هذا التعريف ينصب على النظام النقدي الداخلي أو المحلي وهو ليس بعيدا عن تعريف النظام النقدي الدولي والذي يستلزم: - أن تكون النقود دولية، التشريعات دولية تسري على جميع الدول، والأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية ذات طابع دولي.

ثانيا:خصائص النظام النقدي الجيد:

1-إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقود(الانكماش والتوسع لتحقيق الأهداف العامة للسلطة النقدية)

2-مرونة عرض النقد: الزيادة في حالة الانكماش ، والتقليص في حالة التضخم.

3-استقرار قيمة النقود: استقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم المحافظة على القيمة الحقيقية للنقود والحفاظ على قوتها الشرائية.

4-المساواة في القدرة الشرائية لمختلف أنواع النقود: القدرة على تحويل أي نوع من النقود إلى نوع آخر دون أن تفقد النقود جزءا من قوتها الشرائية نتيجة عملية التحويل.

5-الأمان: تحظى بالقبول العام من قوة القانون وسلطة الدولة التي أعطت النقود الضمان بقبولها بين الأفراد.

ثالثا: أنواع الأنظمة النقدية:

هناك نوعين من الأنظمة النقدية: النظام النقدي السلعي والنظام النقدي الورقي

أ-النظام النقدي السلعي:

بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس كمية أو محتوى من سلعة معينة يقبلها الأفراد كوسيط للتبادل، وقد كانت سلعتي الذهب والفضة أوسع انتشارا وأكثر استخداما في هذا المجال، وذلك لأن القوة الشرائية التي تمثلها كمية الذهب أو الفضة مرتبطة بالوحدة النقدية.

وقد عرف النظام النقدي قاعدتين:

1-قاعدة الفضة:

وهو أقدم نظام عرفه العالم، وبمقتضاه ترتبط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن الفضة، وقد انتشر العمل بهذه القاعدة في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، وأخذت بها العديد من الدول مثل فرنسا، هولندا النمسا وألمانيا، و كان السبب في نجاح هذه القاعدة في تلك الفترة هو ندرة معدن الذهب، وبزيادة استخدام الذهب تم ترك قاعدة

الفضة والأخذ بقاعدة الذهب(ألمانيا) أو الأخذ بقاعدة المعدنين(فرنسا)، كما استمرت العديد من الدول على قاعدة الفض حتى سنة 1914.

نظام المعدنيين:" الذهب والفضة"

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنيين هما: الذهب والفضة، وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل إلى أي نوع من المعدنيين، إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف بقانون جريشامGerisham ‘s law

والذي اكتشفه وزير خزانة انجليزي في ذلك الوقت والذي ينص على أن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة"**La mauvaise monnaie chasse la bonne**

ومفاده أنه إذ اكانت هناك عملتين واحدة من ذهب والثانية من فضة، ولظروف ما أصبح سعر الذهب كمعدن أغلى منه كعملة، سيعمل الأفراد على تحويل العملات الذهبية إلى معدن، وبالتالي تخرج العملات الذهبية من التداول وتبقى العملات الفضية، ضف إلى ذلك أن بعض الأفراد يتركون العملات الذهبية للمعاملات الخارجية.

2-قاعدة الذهب:

بموجب هذا النظام أصبح الذهب مقياسا مشتركا للقيم الاقتصادية، وله القوة الابرائية النقدية، وقد ساد العمل بقاعدة الذهب من 1816 إلى غاية 1934

المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر باسم قاعدة الذهب يجد أنه مر بالمراحل التالية:

-مرحلة نظام المسكوكات الذهبية.

-مرحلة نظام السبائك الذهبية.

-مرحلة نظام الصرف بالذهب.

وفيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها:

2-1-مرحلة المسكوكات الذهبية:

الذهب كمعدن يسك أو يحول إلى قطع نقدية ويتم تداوله من يد إلى يد أخرى، وتعتبر هذه المرحلة من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في إطار الإجراءات والضوابط التالية:

-يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب (ودرجة نقاوة) ويطلق عليها اسم معين (دينار ذهبي، جنيه ذهبي...)

- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلى البلد المعني.

-أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون (لا يحق للفرد أن يرفض قبول هذه المسكوكات في تسوية المعاملات).

-يحق لأي فرد تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.

-عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية (من حيث الكمية).

2-2- مرحلة نظام السبائك الذهبية:

لجأت معظم دول العالم إلى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية، انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب، وتتمثل عناصر هذا النظام في الآتي:

-تحدد الحكومة ممثلة ببنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب.

-قيام البنوك المركزية بإصدار عملة معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب.

-تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزانتها كغطاء للعملات المصدرة.

-لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط.

-يقتصر حق تحويل العملات النقدية المتداولة إلى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط.

2-3-مرحلة نظام الصرف بالذهب:

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملاتها بدلا عن الذهب، وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي:

-تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي.

-تحتفظ البنوك المركزية في خزانتها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من الذهب).

"يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب والاحتياطي من الذهب، ومع ذلك فإن النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لاقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها والتقلبات التي تطرأ على عملتها."

***انهيار النظام الذهبي:**

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي، وهذا من أجل تمويل نفقاتها الباهضة(الحرب) على عكس ما تقتضيه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد الذي يتوافق مع كمية الذهب، مما أدى بالكثير من الدول إلى الخروج عن قاعدة الذهب واتباع سياسة نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات جادة من أجل إحياء قاعدة الذهب ولكنها باءت كلها بالفشل، حيث كانت أغلب العملات مقومة تقويما خاطئا، كما أن ميزان مدفوعات أغلب الدول في وضعية مختلة.

عادن انجلترا إلى قاعدة الذهب في 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم بالنسبة للدولار(1 جنيه استرليني=4.87 دولار) وهذا السعر لم يكن منصفا بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه 44%، مما أدى بانجلترا إلى الخروج من قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931(بعد فقدانها حوالي 27 مليون جنيه كما فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج)

وفي 14 أفريل 1933 خرجت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وهي الولايات المتحدة الأمريكية (وتخفيض قيمته في 1934 من أجل تشجيع صادراتها)

لم يتبق سوى خمس دول فقط ظلت ملتزمة بقاعدة الذهب وهي فرنسا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا وسويسرا، وكان يطلق عليها جبهة دول الذهب، إلا أنها بحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتها واتباع نظام الرقابة على الصرف.

***ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب**: يعتقد الكثيرون بأن قاعدة الذهب تتميز بأربعة مزايا رئيسية:

-تحقيق الشعور بالأمان(وهذا يتأتى من أن الذهب يحظى بالقبول العام الثبات النسبي في قيمة العملة التي محتواها ذهب)

-استقرار أسعار الصرف (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب)

-إدارة النظام النقدي بصورة آلية(زيادة وتقليص عرض النقود)

-استقرار مستوى الأسعار (وهذا ناجم عن أن الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب).

ب/النظام النقدي الورقي:

1/أسباب نشأة النظام النقدي الورقي:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التحول من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي الورقي:

-في أوقات الأزمات والحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلى ذهب.

-فشل نظام قاعدة الذهب عن مجاراة التوسع في التجارة الدولية(محدودية انتاج الذهب).

وما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير 1929 والعجز عن معالجة مشكلة البطالة في معظم دول العالم (أوروبا وأمريكا) وغيرها من المشكلات.

-التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لإحداث انجازات (طفرات) اقتصادية (اليابان، دول الاتحاد السوفياتي سابقا والدول المستقلة حديثا)

2/ تعريف النظام النقدي الورقي (الائتماني):

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية(انتهى عهد النقود السلعية والذهبية) ولا ترتبط بالذهب أو أية سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي، وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب (المرحلة التي نعاصرها الآن مكتوب عليها عبارات قانونية تدل على أن الدولة هي التي أصدرت هذه النقود).

3/أسس عمل النظام النقدي الورقي:

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتا في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها.(عدم الإفراط في عرض النقود)

-تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة، ويتأتى ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وانقاصها وقت التضخم (التحكم في عرض النقود).

-معالجة العجز في ميزان مدفوعات الدولة والحد من خروج الذهب من خلال:

-اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات.

-وضع سياسة جمركية للحد من الواردات.

-استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية (تحديد الكميات المستوردة)

-تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإصدار النقدي(التمويل بالعجز